اعتماد دليل تعريف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

وزير الاقتصاد: هدفه وضع رؤى متكاملة لتطوير بيئة هذا النوع من المشروعات

الوطن

أصدر رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس قراراً باعتماد دليل تعريف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٢٣، ووفقاً لذلك تلتزم الجهات المعنية عند تسجيل المشروعات قيد التأسيس أو تحديث بيانات المشروعات القائمة، بتطبيق الدليل للحصول على بيانات المشروعات وفق النماذج المعتمدة، كما تلتزم بتحديد الوحدة التنظيمية المكلفة لديها بتطبيقه، على أن تقوم بتزويد هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل شهري بالبيانات المطلوبة، وذلك تمهيداً لصدور السجل الوطني للمشروعات.

ونص القرار على تكليف اللجنة الاقتصادية بشكل دوري بتحديد قيم الحدود الدنيا والعليا لرأس المال العامل ورأس المال المستثمر عدا الأراضي وقيمة المبيعات.

وأشارت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في بيان لها إلى أن هذا الدليل خطوة في إطار متابعة تطوير بيئة أعمال هذه المشروعات وتوحيد المفاهيم والمعايير والحدود بين الجهات المعنية بقطاع هذه المشروعات وبناء قاعدة بيانات متكاملة عنها، ووضع الأسس العملية لتنظيم العمل في هذا القطاع في إطار رؤية متكاملة للنهوض بهذه المشروعات على المستوى الوطني، بما يدفع عملية التنمية الاقتصادية والمجتمعية بشكل متوازن ومستدام.

وحول ذلك، أكد وزير الاقتصاد الدكتور محمد سامر الخليل أن هذا الدليل هو ثمرة الحوار الواسع الذي أطلقته الوزارة، كما أنه نتج عن مجموعة من ورش العمل التخصصية التي ضمت طيفاً واسعاً من الجهات الحكومية وغير الحكومية ناقشت مجموعة من محاور العمل المشترك، وكان أولها محور تعريف المشروعات الذي سيتم على أساسه تصنيف كل أنواع المشروعات في جميع القطاعات بناء على معايير وحدود متفق عليها، بالاستناد إلى دليل معتمد ومطبق لدى الجهات كافة كأساس موحد لتصنيف المشروعات بوصفه بشكل إطار عمل يتيح بناء الاستراتيجيات الرامية إلى تنمية المشروعات المستهدفة وتنفيذها بالاعتماد على خطط وبرامج متمايزة قطاعياً على أساس النوع والحجم، ومتكاملة مع الخطط والبرامج الأخرى الموجهة نحو تلبية الأولويات الوطنية.

واعتبر الوزير الخليل أن هذا الدليل لا يساعد على التصنيف وحسب، وإنما يتيح وضع وجمع وتنظيم الإحصائيات الكمية والنوعية وتبادل المعلومات في سياق زيادة فعالية التعاون بين الجهات المحلية والدولية الحكومية وغير الحكومية، ووضع الرؤى المتكاملة التي تستهدف تطوير بيئة الأعمال وتنميتها وخاصة بالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يساهم في تنشيط دوران العجلة الاقتصادية والحد من الفقر وتعزيز عوامل النمو واستدامة التنمية.

رداً على ما تم تداوله حول السماح باستيراد السيراميك

اللجنة الاقتصادية: فعاليات وطنية طالبت بإجازات استيراد بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المنتج محلياً

الوطن

أكدت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء في بيان لها رداً على ما يتم تداوله على بعض المواقع الإلكترونية وصفحات الفيسبوك حول توصية اللجنة الاقتصادية بالسماح باستيراد مادة السيراميك، أن هذه المادة الأساسية لقطاع البناء والتشييد، كانت دائماً مسموحة الاستيراد، وتم منع استيرادها مؤقتاً في ضوء ترشيد الاستيراد وإدارة حجم القطع الأجنبي المتوفر وطنياً لتمويل المستوردات، مشيرة إلى ورود عدة مطالبات من الفعاليات الاقتصادية الوطنية مؤخراً تطالب بإجازة استيراد السيراميك لعدة أسباب منها الارتفاع الكبير في أسعار السيراميك المنتج محلياً، وعدم توفر مقاسات معينة أو جودة محددة أخرى مطلوبة لبعض القطاعات ما أدى إلى ظهور حالة شبه احتكارية لسوق السيراميك في البلد من قبل المنتجين المحليين في ضوء الفارق الواسع بين أسعار ونوعيات وجودة بعض المنتجات الأجنبية والمحلية، في حين أن أي سياسة حمائية وطنية يجب أن تضمن حداً أدنى من التنافسية لدى المنتجين المحليين.

وبينت اللجنة الاقتصادية أنه حرصاً على إحداث التوازن بين مستهلكي مادة السيراميك في السوق المحلية، والمنتجين المحليين من هذه المادة فقد تم اتخاذ التوصية المتضمنة السماح باستيراد السيراميك من المقاسات المنتجة محلياً وغير المنتجة محلياً على أن يتم فرض ضميمة لمصلحة الخزينة العامة للدولة قدرها ١٠ آلاف ليرة لكل متر مربع من السيراميك المستورد، وهذا يعني فرض تكاليف إضافية على أسعار المنتجات المستوردة بحيث يبقى لدى المنتج المحلي مزايا تفضيلية مقارنة بالمنتجات المستوردة، كما يحدد السعر الاسترشادي للسيراميك المستورد بمبلغ ٩ دولارات لكل متر مربع مستورد وهو سعر يفوق بكثير الأسعار الحقيقية للسيراميك المستورد، وهذا ما يعني أيضاً فرض رسوم وضرائب مرتفعة نسبياً على المستوردات بما يسهم في رفع أسعار السيراميك المستورد أيضاً بهدف إعطاء ميزة تفضيلية للمنتجين المحليين.

كما أشارت التوصية إلى أن الإبقاء على حال منع استيراد السيراميك في ظل الوضع القائم يعني التسليم بإبقاء حال عدم التوازن في سوق هذه المادة في السوق المحلية من حيث عدم عدالة الأسعار وعدم توفر بعض المقاسات وبعض النوعيات المطلوبة.

وفي السياق، جددت اللجنة الحرص على دعم المنتج المحلي، إذ تتبنى الحكومة برنامجاً هاماً لإحلال المستوردات ودعم المنتج المحلي، لكن يجب أن يستند المنتج المحلي على قواعد التنافسية والكفاءة ومراعاة مصالح المستهلكين النهائيين تفادياً لعدم تحقيق مكاسب محدودة على حساب توازن القطاع بشكل كامل على المستوى الوطني، مؤكدة أنها تستند في توصياتها حيال إدارة ملف الاستيراد إلى سياسة التوازن بين تلبية احتياجات السوق المحلية من المنتجات الضرورية اللازمة وفق سلم الأولويات المعتمدة من جهة، مع مراعاة حجم الموارد الوطنية المتوفرة من القطع الأجنبي من جهة أخرى، كما تستند في سياق مقاربة الموضوع السماح باستيراد المواد التي يتوفر منها منتج محلي إلى ضرورة التوازن بين حماية المنتجين من جهة وحماية المستهلكين من جهة أخرى، فاستقرار وتوازن السوق يقتضي إحداث التوازن بين مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين.

الاتحاد العربي للأسر المنتجة يترأس الاجتماع الـ٥٨ للاتحادات العربية النوعية المتخصصة

رئيس الاتحاد لـ«الوطن»: تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية ليشمل أوسع شريحة من المنتجات

الوطن

كشف رئيس الاتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية محمد عبد الباسط القدح أن الاتحاد يتولى الدورة الأولى رئاسة الاجتماع الدوري الـ٥٨ للاتحادات العربية النوعية المتخصصة، وذلك بعد أن عادت سورية إلى جامعة الدول العربية، مبيناً في تصريح لـ«الوطن» أنه كان من المقرر عقد الاجتماع في دمشق إلا أنه بسبب الظروف السائدة في المنطقة تم عقده في القاهرة.

وأشار القدح إلى أنه تحدث خلال الاجتماع عن التصميم على تحقيق المزيد من الإنجازات التي ستسهم بدورها في تطوير الروابط الاقتصادية بين الدول العربية وتعزيز تنمية التبادل التجاري بينها ليشمل أوسع شريحة ممكنة من منتجات كل دولة، مشدداً على الإجماع المحلي فيها إلى ٤,٨ بالمئة، وتونس إلى ٣,٣ بالمئة، ثم الأردن التي انخفض ناتجها المحلي إلى ١,٥ بالمئة.

ولفت عمران إلى وجود مؤشرات أخرى خطرة طرأت على اقتصادات بعض الدول العربية التي تضررت من الظروف السياسية، كارتفاع معدل الفقر وحدة الفقر المدقع، حيث بلغ في سورية ٨٣ بالمئة، في حين وصل في اليمن إلى أكثر من ٧٨ بالمئة، وليبيا نحو ٦٢ بالمئة، على حين كانت أقل الدول حدة هما تونس ومصر، وذلك حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة، كاشفاً أن سورية أصبحت بالمرتبة ١١١ عالمياً من حيث انخفاض مؤشر التنمية البشرية، واليمن بالمرتبة ١٨٣، وتونس بالمرتبة ٩٥، ومصر في المرتبة ٩٧، معتبراً أن المؤشر الأخطر كان ارتفاع معدلات الهجرة فقد تمت إضافة إستراتيجية المشروعات المتوسطة والصغيرة ليس في على الوصول إلى متطلبات التنمية المستدامة.

من جهة أخرى، اعتبر عمران أن مفهوم التعافي الاقتصادي المبكر يختص بالسياسات الواجبة بعد نهاية الصراعات والنزاعات، ويعد مزيجاً من أربعة مفاهيم أساسية تتعلق بأطر المساعدات الإنسانية والتنموية الاقتصادي ونظريات التنمية، ومفاهيم بناء السلام العربية، داعياً الاتحادات المشاركة للتعاون والمساهمة الإيجابية في بناء مجتمع عربي متعاون اقتصادياً واجتماعياً يسهم في بناء الحضارة الإنسانية وهذا ما تعمل على تحقيقه جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

في سياق متصل، أشار نائب رئيس الاتحاد الدكتور محمد أبو عمران في تصريح لـ«الوطن» إلى أن ورقة العمل التي تم تقديمها خلال الاجتماع تطرقت إلى دور الاتحاد في عملية التعافي الاقتصادي، كاشفاً عن عدة مؤشرات اقتصادية خطرة ظهرت في الاقتصاد السوري منها انخفاض معدل النمو من ٩,٠ بالمئة إلى واحد بالمئة حسب تقارير لمنظمة «الإسكوا»، علماً أن سورية تتشابه في هذه النسبة مع اليمن وليبيا، ولكنها تقل عن الدول الأخرى كمصر التي انخفض الناتج الإجمالي المحلي فيها إلى ٤,٨ بالمئة، وتونس إلى ٣,٣ بالمئة، ثم الأردن التي انخفض ناتجها المحلي إلى ١,٥ بالمئة.

> نائب رئيس الاتحاد لـ«الوطن»: سورية احتلت المرتبة ١١١ عالمياً من حيث مؤشر التنمية البشرية

وأكد عمران أنه نتيجة لعمل الاتحاد في السنوات السابقة والجهود المتراكمة تكونت لديه المؤشرات الترجيحية التي تخص كل بلد عربي مستهدف بخطة الاتحاد، فعلى الرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوري فإن بوادر الأمل تتعلق بعدة مؤشرات هي: الخبرات المتوارثة في مجال الحرف والصناعات التقليدية على مر العصور، وجودة وسمعة المنتج الحرفي السوري كالحرير والبروكار والصناعات الغذائية (المؤونة)، إضافة إلى القوة الشرائية للأسواق التقليدية للمنتج السوري في دول الخليج العربي والعراق.

وفي الختام، تركزت المقترحات وتوصيات الاجتماع على تأسيس الصندوق العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية، وإصدار الدليل المرجعي للأسرة المنتجة وتعميمه عربياً بالوسائل الإلكترونية والورقية، وتأسيس المركز العربي لبحوث الأسرة المنتجة والصناعات الحرفية والبديوية، مع اقتراح أن تكون محافظة دمشق مقراً لهذا المركز، وإطلاق خمسة مشروعات رائدة خلال فترة ٦ أشهر في كل بلد عربي من البلدان المستهدفة، حيث تم اقتراح تأسيس مشروع إعادة إحياء الحرير الطبيعي اليدوي في سورية، كما تم اقتراح عقد مؤتمر دولي للأسرة العربية المنتجة بالتعاون بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية واليدوية.

أهل الاقتصاد يتناقشون حول الدور الأبوي للدولة

سليمان: تخلي الدولة عن دورها له آثار سلبية في المجتمع

عربش: الفريق الذي أدار الاقتصاد الاشتراكي هو نفسه الذي يدير اقتصاد السوق الاجتماعي

عزوز: نحتاج إلى نموذج اقتصادي جديد

حوراني: العقوبات أضعفت دور الدولة فاضطرت للاعتماد على رجال الأعمال

جلنار العلي

اعتبر الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور عدنان سليمان أن تخلي الحكومة السورية عن فلسفة الدعم الاجتماعي ولو بشكل انتقائي يعد أمراً مكلفاً إذا ما قورن بالنتائج الاجتماعية التي ستظهر لاحقاً، موضحاً بأن التجربة التاريخية أثبتت أن كلفة التنمية من خلال ضخ الاستثمارات في الاقتصاد والمجتمع تحقق منافع للدولة أكثر من كلفة محاربة الفقر، على اعتبار أن تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي سيترك المجتمع لاقتصاد السوق، وسوف يصبح أكثر فقراً وتحللاً وتملؤه الجريمة والبطالة، لذا ستكون كلفة محاربة هذه الظواهر المجتمعية أكبر من كلفة التنمية، مشيراً إلى أن القضايا الاجتماعية يجب ألا يكون فيها ربح أو خسارة لأن الدولة يجب أن تكون منحازة دائماً إلى الجانب الاجتماعي.

ولفت الدكتور سليمان خلال ورشة عمل أقيمت أمس في جامعة دمشق بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام ابراهيم وأمين فرع الجامعة للحزب الدكتور خالد الحلبوني ورئيس الجامعة الدكتور محمد أسامة الجبان وأدارها عميد كلية الاقتصاد الدكتور حسين دحدوح بعنوان «الدور الأبوي للدولة» من خلال ورقة عمل تتضمن قراءة تحليلية عن التجربة السورية، إلى أن الدولة إذا تخلت عن دورها في الدعم وسمحت للقطاع الخاص بقيادة المجتمع فسوق تفقد القدرة على ضبط التوازن، مطالباً بإعادة النظر بكفاءة الدعم دون التخلي عنه، متمنياً ألا يعاد ما حدث في المرة الأخيرة حيث عالجت الحكومة الواقع وفق مبدأ الصدمة، مسوغة ذلك بأن الدعم سوف يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، في الوقت الذي سيؤدي التخلي عنه إلى انكفاء دور الدولة في المجتمع.

العجز ليس ربحاً وخسارة

وتابع: «تاريخياً، لا يمكن النظر إلى العجز على أنه ربح أو خسارة، فقد تخسر الدول مالياً أو فنياً ولكن يمكنها التعايش مع ذلك من خلال النمو الاقتصادي، فمعظم دول العالم لديها عجز يتجاوز أحياناً الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تخفيف العجز نتيجة رفع الدعم سيؤدي إلى خسارة قدرة الدولة على إدارة السياسات العامة والاقتصاد والمجتمع»، معتبراً أن الخدمات العامة هي مجموعة خاسرة في كل دول العالم ولكن الدولة لا تتخلى عنها لأن فيها قدرة على ضمان استقرارها وسيادتها وحفظ التوازن في المجتمع.

نموذج مشوه

وفي سياق متصل، أشار سليمان إلى أن النموذج التنموي الاقتصادي المعمول به «اقتصاد السوق الحر»، قائم منذ ثلاثين عاماً، وهو مشوه ولم ينضج ولم يستطع تصحيح الاختلالات وقد وصل إلى سقفه التاريخي، أي أنه استنفد فرصته في تحقيق اقتصاد أقوى وسياسات اجتماعية أقوى وفي إعطاء الدولة دوراً قيادياً أكثر في الاقتصاد والمجتمع، مبيناً أن عمر النموذج الاقتصادي الذي يحتاج إلى تطوير أو تغيير هو ٢٥ عاماً، لذا يجب إعادة النظر في تبني نموذج جديد ينسجم مع مرحلة ما بعد الحرب، مؤكداً أن الدولة المعاصرة هي الدولة القادرة على إدارة التناقض بين التيارات التي تعنى باقتصاد الطلب الذي يحفز نمو الإنفاق الاستثماري، وبين التيارات المعنية باقتصاد السوق التي تدير العرض وتحرر أسعار الخدمات ورأس المال، علماً أن الدولة قادرة على إدارة اقتصاد الطلب، ولكن مهمتها تحقيق التوازن بين الجهتين لتحقيق التكامل ومنع حدوث خلل وتشوه في آليات السوق والمجتمع، إضافة إلى أن مرحلة ما بعد الحرب تتطلب تدخلاً أكبر من الدولة.

ومن جهة أخرى، ذكر سليمان أن حجم الإنفاق الاستثماري كان يتراوح بين ٤٠-٤٥ بالمئة تاريخياً، ولكن هذه النسبة تراجعت خلال الحرب لتتراوح بين ١٢-١٧ بالمئة، لافتاً إلى أنه خلال إحدى الجلسات ضمن مجلس الشعب، تفاخر الوزراء أن الوزارات لم تنفق الـ١٧ بالمئة من الإنفاق الاستثماري، متسائلاً: «كيف لدولة أن تسيطر على أدوات التدخل في الأسواق وأن تحقق نمواً واستمراراً دون إنفاق استثماري؟»، مشيراً إلى أن دور الدولة في مرحلة ما بعد الحرب أن تعيد حجم الإنفاق إلى ما كان عليه سابقاً، وهذا ما يستلزم حضورها بشكل قوي.

الاقتصاديون مختلفون

من جانبه، قدم رئيس قسم الاقتصاد الدكتور عبد القادر عزوز ورقة عمل أخرى خلال الورشة، أكد فيها أن سورية تقف اليوم على أبواب مرحلة مهمة في إطار إعادة البناء والتنمية، لذا لا بد أن يأخذ هذا الأمر مجاله من الحوار والنقاش والبحث، لافتاً إلى أن الاقتصاديين لم يتفقوا حتى اليوم على دور السلطة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

وفي سياق متصل، بيّن عزوز أن الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي تزايد لأسباب متعددة تتعلق بإخفاقات السوق وعدم التوازن والدعم الاجتماعي للشرائح الفقيرة، لافتاً إلى أن تجربة الخطة الخمسية العاشرة التي اعتمدتها هيئة التخطيط والتعاون الدولي القائمة على اقتصاد السوق الاجتماعي حسّنت مؤشرات النمو الاقتصادي، ولكنها أخفقت في تحسين المؤشرات الاجتماعية، فمثلاً تفاقمت البطالة وازداد التضخم لأسباب متعددة تتعلق بسعر الصرف وعدم وجود سياسة حمائية ذكية، وتوقيع اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، إضافة إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.

وأشار عزوز إلى اختلاط السياسات بالنسبة للقائمين على اقتصاد السوق الاجتماعي، فأصبح الاقتصاد السوري يحتوي على سياسات هجينة تتنوع ما بين توجهات تحمل طابعاً تخطيطاً مركزياً، وأخرى تتسم بالليبرالية المتحفظة والمنفردة، مشيراً إلى أن الحرب التي تعرضت لها سورية لا شك كان لها تأثير كبير على تدمير البنى التحتية، وأدت إلى هروب رؤوس الأموال، وتراجع القطاع السياحي، وسرقة الموارد والثروات السورية، ما أدى إلى مزيد من عجز الموازنة، والدخول في مرحلة اقتصاد الحرب.

تحديد هوية الاقتصاد

وفي السياق، أكد عزوز أن دور الدولة في اعتماد نموذج اقتصادي جديد لمرحلة إعادة الإعمار يجب أن يرتكز على عدة أسس، أهمها تحديد هوية الاقتصاد السوري مع الإشارة إلى أن هذه المسألة كانت محل جدل، علماً أن الدستور السوري حسم هذه المسألة في العام ٢٠١٢ عندما ورد في المادة ١٣ أن الاقتصاد السوري يعتمد على التخطيط للوصول إلى تنمية شاملة مستدامة عبر آلية تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مؤكداً وجود الكثير ممن يطرحون خيارات لدور الدولة بالمرحلة الجديدة تتمثل في التدخل والاقتصاد التشبيك الذكي ما بين القطاع العام والخاص والتشاركي والتعاوني، معتبراً أن تحديد توجهات الدولة وفلسفتها يجد جزءاً من النقاشات العامة التي تجري في اجتماعات اللجنة الدستورية وغير ذلك.

وتطرق الدكتور عزوز إلى ما يجري في آلية إصلاح سياسة الدعم، مشيراً إلى أن الرئيس بشار الأسد قال في كلمته التوجيهية في شهر آب من عام ٢٠٢١ خلال اجتماع مع الحكومة: «إن دعم المواطن جزء من السياسة السورية، ولا نفكر ولن نفكر بتغييره على الإطلاق، وإنما نفكر بتنظيمه وتغيير الإستراتيجيات والآليات»، لافتاً إلى أن ذلك يعني أن دعم المواطن خط أحمر، ولكن لوحظ أنه في إصلاح سياسة الدعم كان هناك بعض التضاربات والتعارضات، فلا بد من مزيد من التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية.

ومن جهة أخرى، أكد عزوز أن زيادة القطاع العام يجب أن تكون ضمن أسس النموذج الاقتصادي الجديد، ولا بد من العمل على إصلاح القطاع العام الصناعي، والبحث في أسباب الخلل، ومعرفة فيما إن كان هذا القطاع خاسراً أم مخسِّراً، كما يجب دعم القطاع الزراعي الذي يعد أساس التنمية وخاصة الصناعات الزراعية، والتشبيك مع كل القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية، والاستمرار في مشروع الإصلاح الإداري وهندسة العمليات الإدارية ولا بد من العمل على ترشيق الإدارة وتقنين البيروقراطية وحجم الفساد والهدر والرقابة الوقائية، والتشاركية الحقيقية من دون أن تؤدي إلى سطوة قوى أخرى متنفذة في المجتمع، كما يجب إيلاء دور كبير للمجتمع المحلي في التنمية الاقتصادية، ما يستدعي التفاعل الخلاق والبناء والواعي مع المرسوم ١٠٧ المتعلق بالإدارة المحلية واللا مركزية الإدارية، لأنه أناط بالمجتمع المحلي مسؤوليات مهمة خدمية وتنموية واقتصادية وعمرانية.

تخطيط وخلق التنمية

وأكد عزوز أن الحكومة يجب أن يكون لها دور مركزي في التخطيط والمشاريع الإستراتيجية الكبرى ووضع الخطط، ويمكن الوحدات الإدارية البحث في خلق التنمية من خلال فهم دورها في المرحلة القادمة، كما يجب دعم توجهات الدولة في الدبلوماسية الاقتصادية، لافتاً إلى أنه تم الإبقاء على الفريق نفسه الذي كان يدير الاقتصاد الاشتراكي ليدير الاقتصاد الاجتماعي، متسائلاً: «هل ما تقوم به الحكومة في ملفات الصحة والتعليم وغير ذلك هو دعم أم إنها تؤدي واجبها؟»، مشيراً إلى أن أرقام الدعم التي يجري تسويقها مرعبة وتغطي تقادم أدوات الإنتاج في العملية الإنتاجية والفساد والهدر، معتبراً أن آلية الدعم غير منطقية ولا سليمة لأن حاجيات الأشخاص التي تحتاج إلى دعم تختلف من أسرة إلى أخرى، إضافة إلى عدم امتلاك قاعدة بيانات لإيصال الدعم إلى مستحقيه.

وفي السياق، اعتبر الدكتور حبيب محمود أن الانعكاس الحقيقي للدور الأبوي للدولة يتمثل في الوضع المعيشي الذي لا يعد مرضياً، ولا يمكن بقاؤه بهذا الشكل، فمثلاً خلال عام واحد ارتفع سعر البنزين أكثر من أربع مرات ما زاد الوضع سوءاً، كما هو الحال بالنسبة لسعر الدواء وغير ذلك من المواد الأخرى، مشيراً إلى وجود قاعدة اقتصادية تقول عندما تسير الدولة نحو الجباية تكون قد بدأت السير باتجاه النهاية، فالدولة لم تترك مفصلاً إلا وسعت الحكومة إلى الجباية منه.

تبادل أدوار

إذ أشار الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور أكرم حوراني أن الدور الأبوي للدولة هو مقولة ذات أبعاد متنوعة، لافتاً إلى أن دور الدولة في الاقتصاد يتحدد من خلال حجم الموازنة العامة من الناتج المحلي الإجمالي، فقبل عام ٢٠٠٥ كان دور الدولة في الناتج الإجمالي نحو ٦٠ بالمئة، أما بعد ذلك ومن خلال التوجهات التي أدت إلى اقتصاد السوق الاجتماعي تراجع دور الدولة كي يفسح المجال للقطاع الخاص الذي تقدم، وأصبح هناك تبادل في النسب، فقد أصبح القطاع الخاص يساهم في ٦٠-٦٥ بالمئة من الناتج الإجمالي.

وأكد أنه منذ بدء الأزمة في سورية، تم إلغاء جميع مفاعيل قوانين الاقتصاد، فالقطاع الخاص لم يقم بدوره الوطني المأمول وتعرض إلى نهب وسرقة، إضافة إلى ما طبق على سورية من عقوبات وسياسات ظالمة، ما أدى إلى إضعاف دور الدولة فاضطرت إلى الاستجابة لهذا الواقع عن طريق تقديم بعض المساعدات لمجموعة من كبار رجال الأعمال الذين تحولت أعمالهم تدريجياً إلى قوى احتكارية تسيطر على معظم مفاصل الاقتصاد أدت إلى ضغوطات معيشية كبيرة على المواطن انعكست من خلال ارتفاع الأسعار، واصفاً السوق السوري بأنه احتكاري بشكل شبه مطلق، لذا فإن الدولة مطالبة بطرد هذا الاحتكار، مشيراً إلى ضرورة إعادة النظر بسياسة وأدوات وخطط الدولة.

نمط متخلف

عميد المعهد العالي للبحوث السكانية الدكتور جمعة حجازي، أكد خلال مداخلته أن سورية أقامت استهلاكاً على نمط إنتاج متخلف نسبياً، لذا فإن الدور الاقتصادي الريعي فرض نوعاً من الخدمات الاجتماعية دون أن يكون هناك نمط إنتاج اقتصادي قوي يتيح نمط استهلاك مشابهاً للنمط المتبع في البلدان المتقدمة اقتصادياً.

وأشار إلى أن الخدمات الاجتماعية في سورية أخذت تتآكل شيئاً فشيئاً بفعل بدء تراجع دور الدولة الاقتصادي بسبب ضغط الخدمات بعوامل النمو السكاني الذي ازداد من ٨ ملايين نسمة إلى ٢٢ مليوناً، إضافة إلى تراجع إنتاج النفط وتراجع قدرة الدولة على تحفيز النمو والاستثمار، وبالتالي أصبحت الخدمات الاجتماعية على المحك.

ماذا عن الأبناء؟

من جانبه، أشار الأستاذ في كلية الاقتصاد الدكتور شفيق عربش إلى أنه تم التحدث عن دور الأب ولكن لم يتم التحدث عن الأبناء وعقوق البعض منهم الذي أدى إلى ما وصلت إليه سورية، مشيراً إلى ضرورة السؤال عن مدى نجاح الدولة في النموذج الاشتراكي، وفي حال نجحت في ذلك فما مبررات الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وفي حال تم الانتقال بسبب عدم النجاح، ففي قرار المؤتمر القطري العاشر وردت عبارة الانتقال التدريجي، لافتاً إلى أنه تم الإبقاء على الفريق نفسه الذي كان يدير الاقتصاد الاشتراكي ليدير الاقتصاد الاجتماعي، متسائلاً: «هل ما تقوم به الحكومة في ملفات الصحة والتعليم وغير ذلك هو دعم أم إنها تؤدي واجبها؟»، مشيراً إلى أن أرقام الدعم التي يجري تسويقها مرعبة وتغطي تقادم أدوات الإنتاج في العملية الإنتاجية والفساد والهدر، معتبراً أن آلية الدعم غير منطقية ولا سليمة لأن حاجيات الأشخاص التي تحتاج إلى دعم تختلف من أسرة إلى أخرى، إضافة إلى عدم امتلاك قاعدة بيانات لإيصال الدعم إلى مستحقيه.